



Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(3)/3/Add.1
21 February 2005

ARABIC
Original: FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثالثة

بون، ٢-١١ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً
بالفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية،
وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥:

استعراض التقارير المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف
عن التدابير المتخذة من أجل مساعدة الأطراف من
البلدان الأفريقية المتأثرة في إعداد برامج العمل وتنفيذها،
بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي قدمتها
أو تقدمها بمقتضى الاتفاقية

إضافة

موجز توليقي وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة
من البلدان المتقدمة الأطراف

مذكرة من إعداد الأمانة

ملخص

قدمت الدول المتقدمة الأطراف تقريرها عن التدابير التي اتخذتها من أجل مساعدة الأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة في إعداد برامج العمل وتنفيذها عملاً باتفاقية مكافحة التصحر. وتمثل هذه التقارير استكمالاً للتقارير السابقة، ما عدا واحد منها هو تقرير أول. وعموماً ما تقدم هذه التقارير مصحوبة بالعديد من القوائم المفصلة المتضمنة لمشاريع مختلفة تناول البيئة والتنمية ومكافحة التصحر. وهذا الموجز التوليقي والتحليل الأولي يتناول مجموعة التقارير الخمسة عشر التي وردت قبل الفاتح من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. أما التقارير الواردة بعد الفاتح من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ فلم تدرج في هذا الموجز التوليقي والتحليل ولكنها متاحة على الموقع الشبكي للأمانة (<http://www.unccd.int>). وملخصات التقارير التي وردت قبل ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ مدرجة في الوثيقة ICCD/CRIC(3)/3/Add.2.

على هذا النحو، تؤكد البلدان المتقدمة الأطراف دعمها للبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة في إطار سياسات التعاون والمساعدة الإنمائية الرسمية.

ويتبين من هذه التقارير أن مشاريع مكافحة التصحر وبصورة أعم المشاريع الإنمائية هي أكثر وأهم من المشاريع المرتبطة حصراً بتنفيذ الاتفاقية. فهذه المشاريع المختلفة التي تدعمها البلدان المتقدمة الأطراف ليست في الحقيقة مدرجة في برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لمكافحة التصحر.

وتتأكد في بعض البلدان التزعة إلى تنفيذ هذه المشاريع من قبل المنظمات غير الحكومية. كما أن الجهود الرامية إلى دعم البحوث العلمية تتأكد هي الأخرى في شكل الشراكات بين الشمال والجنوب. أما القطاعات الموضوعية التي تحظى بالأولوية فتتمثل في تعزيز المجتمع المدني والمعلومات المتعلقة بالبيئة والتصحر وإدارة المياه وتحديد طرائق جديدة للإنتاج الزراعي وتربية المواشي.

وأهم التوصيات تدعو، من ناحية، البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة إلى أن تدمج مختلف مشاريعها المتعلقة بمكافحة التصحر في برامج العمل الوطنية التي تضعها وتنادي، من ناحية أخرى، بإدماج هذه البرامج في استراتيجياتها الإنمائية والرامية إلى مكافحة الفقر. وتبقى هناك على الدوام مخاطر مكمونها رؤية مكافحة التصحر وتنفيذ الاتفاقية لا تعامل بوصفها من الأولويات سواء من ناحية البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة أو البلدان المتقدمة الأطراف.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٨-١ عام - أولاً
٥	١١-٩ التقارير الواردة من البلدان المتقدمة الأطراف..... ثانياً
٦	٣٠-١٢ موجز توليفي للمعلومات الواردة في تقارير البلدان المتقدمة الأطراف..... ثالثاً
٦	٢١-١٢ تنفيذ الاتفاقية..... ألف -
٦	١٦-١٢ ١ - العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة..... ٢ - التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات، لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.....
٨	٢١-١٧
١٠	٣٠-٢٢ باء - أنشطة أخرى ذات صلة بمكافحة التصحر.....
١٢	٤٠-٣١ رابعاً - الاتجاهات العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية.....
١٢	٣٣-٣١ ألف - الاتجاهات بشأن العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة..... باء - الاتجاهات بشأن التدابير المتخذة، وبخاصة التدابير المالية، للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل.....
١٣	٣٥-٣٤
١٤	٣٧-٣٦ جيم - الاتجاهات بشأن جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر.....
١٤	٤٠-٣٨ دال - اتجاهات أخرى.....
١٥	٥٠-٤١ خامساً - الاستنتاجات والتوصيات.....
١٥	٤٣-٤١ ألف - استنتاجات بشأن تنظيم التقارير ونهجها..... باء - استنتاجات بشأن تحليل الآراء المتعلقة بالعمليات الاستشارية، وعمليات الشراكة، والتدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والتدابير الأخرى.....
١٥	٤٧-٤٤ جيم - استنتاجات بشأن أوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى والمسائل ذات الصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا.....
١٦	٤٨
١٧	٥٠-٤٩ دال - استنتاجات عامة.....

أولاً - عام

١- طبقاً للمادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وللمقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف، وبوجه خاص المقرر ١١/م-١ بشأن إجراءات إرسال المعلومات والنظر في تنفيذ الاتفاقية، يُطلب إلى البلدان المتقدمة الأطراف أن تقدم، عن طريق أمانة الاتفاقية، تقارير عما اتخذته من تدابير لمساعدة الأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة على إعداد وتنفيذ برامج عملها، على أن تبلغ بوجه أخصّ معلومات عن الموارد المالية التي قدمتها أو تقوم بتقديمها بمقتضى الاتفاقية.

٢- وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً، في المقرر نفسه، إلى الأطراف أن توجّه تقاريرها إلى الأمانة قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة المقرر النظر فيها في التقارير ورجا من الأمانة أن تقوم بتجميع ملخصات للتقارير المعروضة وأن تعد تقارير تليفية تبرز فيها الاتجاهات التي تتجلى في تنفيذ الاتفاقية. وهذه المعلومات تقدم وفقاً للعرض والمضمون المبين في الفقرة ١٠ (ج) من المقرر ١١/م-١.

٣- وقام مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١/م-٥، بإنشاء لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وفي المقرر ٩/م-٦ قرر مؤتمر الأطراف تكريس برنامج عمل الدورة الثالثة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية حصراً للبحث في تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأفريقية المتأثرة الذي يركز على المسائل الموضوعية الرئيسية المشار إليها في المقرر ١/م-٥. وأثناء الدورة الثالثة، كان المفروض في لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تبحث كذلك التقدم المحرز في تطبيق الإعلان المتعلق بالتعهدات الرامية إلى تعزيز وتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية والواردة في المقرر ٨/م-٤.

٤- وإن إنشاء لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية واعتماد الإعلان (المقرر ٨/م-٤) أديا إلى إدخال عدد من التعديلات الجوهرية على عملية وضع التقارير. وبالإضافة إلى إطار عرض التقارير الوارد في المقرر ١١/م-١ أخذت اللجنة في الاعتبار سبع مسائل موضوعية رئيسية لكي تشرع في أول عملية للنظر في تنفيذ الاتفاقية أثناء دورتها الأولى، وهي مسائل تم استذكارها من أجل وضع التقارير التي تقدم للدورة الثالثة. وهذه المسائل هي الآتية:

- (أ) عملية اشتراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية؛
- (ب) الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية؛
- (ج) تعبئة وتنسيق الموارد الداخلية والدولية على حد سواء ولا سيما إبرام اتفاقات الشراكة؛
- (د) الروابط وجوانب التآزر بينها وبين الاتفاقيات الأخرى المتصلة بالبيئة واستراتيجيات التنمية الوطنية عند الاقتضاء؛
- (هـ) التدابير الرامية إلى استصلاح التربة المتردية وإنشاء نظم الإنذار المبكر بغية التقليل من آثار الجفاف؛
- (و) رصد وتقييم حالات الجفاف والتصحر؛
- (ز) إمكانية حصول البلدان الأطراف المتأثرة على التكنولوجيات وعلى المعارف والدرايات الفنية الملائمة.

- ٥- بالإضافة إلى المسائل الموضوعية الرئيسية السبع هذه، دعيت البلدان المتقدمة الأطراف في المقرر ٤/م أ-٦ إلى عرض أنشطتها في المجالات الموضوعية والقطاعية المحددة التالي ذكرها التي تم الإيحاء بها في المقرر ٨/م أ-٤:
- (أ) الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة والنباتات في المناطق المتضررة؛
- (ب) استخدام المراعي وإدارتها على نحو مستدام؛
- (ج) تطوير نظم مستدامة للإنتاج الزراعي وتربية المواشي؛
- (د) تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- (هـ) مباشرة برامج التحريج وإعادة التحريج وتكثيف برامج حفظ التربة؛
- (و) وضع نظم للإنذار المبكر فيما يتصل بالأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف؛
- (ز) رصد وتقييم عملية التصحر.

٦- ودعيت البلدان المتقدمة الأطراف كذلك إلى تقديم معلومات ذات صلة بالمقررات ١/م أ-٦، و٤/م أ-٦، و٥/م أ-٦. وبسبب مؤتمر الأطراف في مقرره ١/م أ-٦ أن البلدان المتقدمة الأطراف يتعين عليها أن تذكر في تقاريرها أنشطتها المتصلة بتعزيز برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، وتعيين الجهات الرائدة، ودعم التعاون بين الجنوب والجنوب، وبين الشمال والجنوب، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومساندة استصلاح النظم الإيكولوجية المتردية بسبب تدفق اللاجئين ومراعاة الاعتبارات الشعبية في تعزيز القدرات، وتعزيز قدرات وعملية المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية وتنظيم حملة توعية في البلدان المتقدمة الأطراف والمراعاة الأمثل لأهداف الاتفاقية في استراتيجية الدعم التي نفذتها البلدان المتقدمة الأطراف وكذلك التشاور مع الآلية العالمية.

٧- وبمقتضى المقرر ١٠/م أ-٤ دعيت الأطراف إلى تضمين تقاريرها معلومات تتعلق بما اضطلع به من أنشطة علمية وتقنية لمكافحة التصحر وبما تحقق من تقدم في تنفيذ الأنشطة العلمية والتقنية.

٨- ودعيت البلدان المتقدمة الأطراف التي لم تقم حتى الآن بتقديم تقاريرها إلى رفع تقرير عام يتناول الفترة التي انقضت منذ تصديقها على الاتفاقية و/أو انضمامها إلى هذا الصك. أما الأطراف التي قامت بالفعل بتقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف و/أو إلى اللجنة فقد وجهت الدعوة إليها لكي توافي الأمانة بتحديث لأنشطتها. وتمت التوصية بأن تركز عملية التحديث هذه على أنشطة الدعم المقدمة لمنطقة أفريقيا (طبقاً للمقرر ٩/م أ-٦).

ثانياً - التقارير الواردة من البلدان المتقدمة الأطراف

٩- وجهت الأمانة إلى البلدان المتقدمة الأطراف، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ رسالة مرفوعة بمذكرة تفسيرية مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (الوثيقة ICCD/CRIC(3)/INF.4) تتعلق بوضع التقارير الوطنية، وتطلب فيها من هذه الدول موافاتها في أجل لا يتعدى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ بتقريرها. وقرر مكتب مؤتمر الأطراف في دورته السادسة، أثناء اجتماعه في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تأجيل انعقاد لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الذي كان متوقعاً في حريف عام

٢٠٠٤ لغاية بداية عام ٢٠٠٥. وقد وجهت مذكرة شفوية للتذكير بهذا التأخير من قبل الأمانة إلى الدول المتقدمة الأطراف في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لإبلاغها بالتغيير في الآجال وبتاريخ جديد لتوجيه التقارير حُدد بموعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومجموعة التقارير الواردة قبل ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ هي موضوع هذا التوليف والتحليل الأولي. أما التقارير الواردة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ فليست مشمولة بهذا التوليف والتحليل الأولي ولكنها تتاح مع ذلك على الموقع الشبكي التابع للأمانة (<http://www.unccd.int>). وملخصات التقارير التي ترد قبل ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ تضمن في تجميع الملخصات التنفيذية التي هي موضوع الوثيقة ICCD/CRIC(3)/3/Add.2.

١٠- وحتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة، وردت التقارير السبعة عشر من البلدان التالي ذكرها: إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، بولندا، الجماعة الأوروبية، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، هولندا، اليونان. وجميع هذه التقارير هي استكمالات لتقارير سابقة، ما عدا التقرير المقدم من بولندا التي قدمت أول تقرير لها منذ تصديقها على الاتفاقية.

١١- والمذكرة التفسيرية الموجهة من الأمانة إلى البلدان المتقدمة الأطراف أوصت بالنسبة للتقرير بالهيكل التالي: القسم ألف من التقرير ويكرس للأنشطة الهادفة إلى تنفيذ الاتفاقية، والمفروض في التقارير أن تشمل على ملخص ووصف للعمليات الاستشارية والاتفاقيات الشراكة التي يكون البلد طرفاً فيها، وعرض للتعثبات وتنسيق الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتعيين الجهات الرائدة وبيان التدابير التي اتخذت للمساعدة على وضع وتنفيذ برامج العمل على جميع المستويات، وخاصة المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي وفرتها أو تقوم بتوفيرها على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف والتشاور مع الآلية العالمية لتقديم المساعدة المالية والتقنية الثنائية. وفي القسم باء من التقرير المفروض أن ترد كل التدابير الأخرى التي تدرج في إطار مكافحة التصحر مع استذكار المجالات الموضوعية والقطاعية المحددة المذكورة في المقرر ٨/م أ-٤ والوارد ذكرها في الفقرة ٤ من هذا الموجز التوليقي ومع بيان الأنشطة العلمية والتقنية المشار إليها في الفقرة ٥ من هذه المذكرة التوليفية والأنشطة الموضوعية الرئيسية الوارد ذكرها في المقرر ١/م أ-٦ والمشار إليها في الفقرة ٦ من هذه الخلاصة التوليفية وكذلك سائر الأنشطة ذات الصلة بالمقررين ١/م أ-٦ و ٤/م أ-٦.

ثالثاً - موجز توليفي للمعلومات الواردة في تقارير البلدان المتقدمة الأطراف

ألف - تنفيذ الاتفاقية

١- العمليات الاستشارية واتفاقيات الشراكة

١٢- تؤيد جميع التقارير الأعمال التي تعزز العمليات الاستشارية، وبخاصة مشاركة السكان في جميع مراحل عملية بلورة ثم تنفيذ العمليات الإنمائية وعمليات مكافحة التصحر. وتبرز التقارير الدعم الرامي إلى تنظيم المجتمع المدني ومقوماته، وهو تنظيم يمر بعقد دورات تدريبية ونقل المعارف أو الدراية الفنية. وهناك تقريران اثنان يتطرقان للأنشطة المتعلقة بمسائل نوع الجنس. وتشدد جميع التقارير على ضرورة إدراج مكافحة التصحر في الأطر الإنمائية الأشمل وفي الأنشطة المرتبطة بعمليات اللامركزية.

١٣- وإجمالاً، يمر الدعم المقدم للعمليات الاستشارية من خلال المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد. وهذا الدعم يُنفذ إما مباشرة بواسطة وكالات البلدان المتقدمة الأطراف بالتوجه إلى منظمات غير حكومية محلية أفريقية، وإما عن طريق وكالات البلدان المتقدمة الأطراف من خلال منظماتها غير الحكومية وهذه الأخيرة تقوم بعد ذلك بعقد اتفاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية. والتفاصيل المقدمة بخصوص اتفاقات هذه الشراكة قليلة؛ ويورد ثلث التقارير قوائم مفصلة بالمشاريع التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية ولكن عموماً ما يقتصر على إيراد عناوين المشاريع مرفوقة بالمبالغ وأحياناً بأسماء المنظمات غير الحكومية المعنية. وثلث التقارير يوفر بعض المعلومات الأكثر تحديداً عن حالات يعينها اتخذت كأمثلة. واتفاقات الشراكة المذكورة في التقارير يتم إبرامها في سياق التدابير الإنمائية المحلية التي تتخذ وتشمل جوانب التنمية الريفية: إدارة الغابات، الموارد المائية الريفية، ومكافحة تآكل التربة، وتحسين المراعي، وتطوير الزراعة. وهناك تقرير واحد يأتي على ذكر الدعم المقدم لإجراءات غرضها المحدد تعزيز المجتمع المدني. وجميع هذه المنظمات غير الحكومية تتلقى تمويلات من مصادر مختلفة. وتذكر بعض التقارير، في هذا الصدد، مبالغ المعونات الحكومية المسلمة إلى المنظمات غير الحكومية، والأموال الخاصة التي تجمع بطرق شتى (عن طريق الكنائس والحملات العامة) والأموال المتأتية من مجتمعات إقليمية (مدن، مناطق)، والأموال المتأتية من رابطات معينة، والهبات المختلفة التي يوجد بها أفراد أو مؤسسات أو منظمات خيرية أو دينية. وتحظى معظم البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة بدعم لعمليات التنمية المحلية التي تهدف إلى تطوير المجتمع المحلي ومكافحة التصحر في آن معاً.

١٤- وتجدر ملاحظة أن معظم التقارير تورد، في معرض تناولها الدعم المقدم للعمليات القائمة على المشاركة واتفاقات الشراكة مع البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة، التدابير التي تنفذها من ناحية عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة منها بالدرجة الأولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب البنك الدولي ومن جهة أخرى التدابير التي تنفذ من قبل الجماعة الأوروبية التي تستقطب جزءاً كبيراً من إمكانيات البلدان الأوروبية الأعضاء في الجماعة. وهناك العديد من التدابير التي تتخذ عن طريق قنوات المنظمات المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أو برامج من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويلاحظ أيضاً التدابير التي تتخذ عن طريق منظمات غير حكومية دولية كبرى مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وترد كذلك الإشارة إلى اتفاقات الشراكة القائمة مع أكبر مراكز البحوث الزراعية الدولية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمتخصصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مثل "المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة" و"المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة". وأخيراً تشير عدة تقارير إلى الدعم الذي يتم تقديمه لمنظمات أفريقية دون إقليمية وإقليمية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومرصد الصحراء الكبرى والساحل.

١٥- وثلث التقارير تورد تفاصيل المساهمات الطوعية المقدمة عن طريق أمانة الاتفاقية ووجه إنفاق تلك المساهمات مثل الدعم المقدم لاجتماعات دون إقليمية أو إقليمية والدعم الذي ييسر مشاركة البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف ودعم مشاريع محددة وتعزيز القدرات والتآزر بين الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

١٦- وتشير البلدان المتقدمة الأطراف المعنية عموماً إلى أي البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة كانت هي الجهة الرائدة بالنسبة لها. ويلاحظ في هذا الصدد ذكر هولندا لكل من السنغال وبوركينا فاسو وذكر فرنسا لكل من تشاد والرأس الأخضر وذكر إيطاليا لنيجيريا وذكر ألمانيا لمالي والمغرب وتونس وذكر النرويج لإثيوبيا.

٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات،
لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية، على
الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف

١٧- لا يشير أي تقرير ورد إلى تدابير جديدة تم اتخاذها للمساعدة في إعداد برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، ومع ذلك يشير ثلثا التقارير إلى الدعم المقدم لبرامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدعم الذي قدم إلى مراكز التنسيق الوطنية. والأمر يتعلق بوجه أخص بتقارير تشير إلى أنشطتها بوصفها جهات رائدة المذكورة في الفقرة ١٧. وتذكر البلدان المتقدمة الأطراف، بالفعل، أن وضع برامج العمل في صيغتها النهائية ينبغي أن يتم الآن وأن المفروض أن تعتمد برامج العمل هذه. وتُلح التقارير على الضرورة الراهنة لاتخاذ تدابير ملموسة عن طريق إدماج برامج مكافحة التصحر في برامج التنمية من ناحية، أو في برامج مكافحة الفقر؛ وعن طريق تنفيذ مشاريع ميدانية منصوص عليها في برامج العمل هذه من ناحية أخرى. على أن التقارير تذكر بأن الحصول على دعم للتنفيذ الملموس لتدابير في إطار برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية يجدر بالبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة (والمناطق دون الإقليمية) أن تتقدم بالطلبات اللازمة في هذا الصدد من خلال القنوات الملائمة (السفارات، الممثلات الدائمة...). وتلاحظ جملة من التقارير أن ميادين البيئة المختلفة، ومنها مكافحة التصحر، لا تعتبرها البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة أولويات في جميع الأحوال، وبعض البلدان المتقدمة الأطراف تبين، من جهة أخرى، أن هذه الميادين نفسها لا تبدو قطاعات ذات أولوية في إطار سياستها للمساعدة الإنمائية. وينتج عن ذلك أن عدداً قليلاً من الطلبات تقدم و/أو تقبل لغرض تنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ويشير تقرير واحد فقط إلى مسائل الاستدانة وبرامج الحد من الديون الممكن إلحاقها بتدابير تحسين إدارة الموارد الطبيعية.

١٨- ويقدم ١٤ تقريراً معلومات عن الموارد المالية التي وفرت في عام ٢٠٠٣. وتبين هذه التقارير مبالغ إجمالية تتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، تشمل الجزء المكرس لمكافحة التصحر. ويوفر أحد هذه التقارير المبلغ الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا مبيناً بأنها مستخدمة كلياً لمكافحة التصحر. وتقوم ٩ تقارير بتصنيف المشاريع في مرفق أو في النص مع إيراد مبالغ محددة بدقة. وهذه التقارير تستخدم التصنيف الموصى به في المذكرة التفسيرية التي أعدتها الأمانة أو التصنيف الذي يتوخاه البلد نفسه. وعلى هذا النحو، تورد بعض التقارير المبالغ بالاستناد إلى منشأ الأموال (وزارة، سفارات، منظمة غير حكومية، وما إلى ذلك) أو بحسب المشروع أو البلد المخصصة له. والمبالغ المبينة هي الآتية: ألمانيا: ٨٧٣ مليون يورو عام ٢٠٠٣ أنفقت على ٢٣٧ مشروعاً تتعلق بمجمل التعاون مع البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة منها ٣١٣ مليون يورو خصصت لمكافحة التصحر؛ الجماعة الأوروبية تورد مبالغ قدمت على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، وتمثل في ٦٣١ مليون يورو تغطي ١٨٩ مشروعاً و ١٦٠ مليون يورو في السنة؛ الدانمرك: ٣١٢ مليون يورو تتعلق بمجمل التعاون مع البلدان الأفريقية الأطراف

المتأثرة في عام ٢٠٠٣، ولا تبين فنلندا المبلغ الإجمالي؛ وتفصل فرنسا وفقاً للخطة الموصى بها، المبالغ التي قدمتها فتذكر ٦٢ مليون يورو عام ٢٠٠٣ خصص تحديداً لتنفيذ الاتفاقية ولمشروع مكافحة التصحر؛ اليونان: ٤٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وتورد إيطاليا مبلغ ٣٢ مليون يورو عام ٢٠٠٣ مخصص تحديداً لمكافحة التصحر؛ موناكو: ٢٣٢.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣؛ النرويج: ٢,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أسندت تحديداً لمكافحة التصحر في عام ٢٠٠٣؛ هولندا، ١٩٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خصصت في عام ٢٠٠٣ للبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية؛ ولا تورد بولندا ذكر أي مبلغ؛ الجمهورية التشيكية ٣٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وتورد المملكة المتحدة ذكر مجموع مساعدتها الإنمائية الرسمية لأفريقيا لعام ٢٠٠٣ أي ما يبلغه ٢,٢ مليار جنيه إسترليني؛ وأعطت السويد ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمكافحة التصحر فيما قدمت سويسرا ١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمكافحة التصحر في عام ٢٠٠٣.

١٩- ويمكن تجميع المبالغ المبينة في فئات ثلاث هي: فئة تتألف من ثلاثة بلدان تقدم مبالغ مهمة جداً - تتمثل في مئات ملايين عدة من دولارات الولايات المتحدة - وتشير هذه البلدان إلى مجموع مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا؛ وفئة تتألف من ثمانية بلدان تخصص مبالغ تتراوح ما بين بضعة ملايين وبضع عشرات الملايين من دولارات الولايات المتحدة وهي تمثل الجهات التي اختارت تدابير ترتبط حصراً بمكافحة التصحر؛ وأخيراً فئة تتألف من أربعة بلدان قدمت مبالغ ترقى إلى نحو المائة ألف من دولارات الولايات المتحدة وهي فئة البلدان الملتزمة التزاماً ضعيفاً بمساندة أفريقيا. وهناك تقريران يشيران صراحة إلى "العالم" التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتقرير واحد يصنّف مشاريعه وفقاً لهذه المعالم.

٢٠- وتشير معظم التقارير أخيراً إلى الجهود الداخلية التي بذلتها البلدان المتقدمة الأطراف لصالح مؤسساتها الوطنية ومنظماتها غير الحكومية التي تسهم في تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة. وهذا يهم تنظيم الإدارات التي تتولى تدبير المساعدة الإنمائية الرسمية وهي: الوزارات وبنوك التنمية ووكالات التعاون والتنفيذ والسفارات وما إلى ذلك في جميع الميادين المتصلة بالبيئة والتنمية. وتشير التقارير بالمثل إلى ما تقوم به المنظمات غير الحكومية سواء في سبيل دعم العمليات الاستشارية أو لتنفيذ العمليات المباشرة الموصوفة في الفرع بآء أدناه. وبعض البلدان المتقدمة الأطراف تشير إلى العمل التنسيقي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية وما تقدمه إليها من دعم كالتنسيق الأوروبي للمنظمات غير الحكومية الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ والمبادرة الشبكية الأوروبية بشأن التصحر والأعضاء فيها منظمات غير حكومية من ألمانيا والدمرك وفرنسا وفنلندا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وهولندا. وتتحدث بعض التقارير عن الجهود المبذولة بغية تحسيس المسؤولين عن اتخاذ القرارات في البلدان المتقدمة الأطراف والجمهور عموماً لمسائل مكافحة التصحر وتنفيذ الاتفاقية عن طريق استخدام الشرائط على سبيل المثال أو حصص مرئية على التلفزيون. وهناك "مجموعة مستلزمات" توعية قام بتمويلها ووضعها بلد متقدم طرف بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٢١- وثلاث التقارير المقدمة يشير إلى أموال خصصت للآلية العالمية ويصف الآثار التي تتوقعها البلدان حيث تتحدث على سبيل المثال عن أثر "الرفع" في تنفيذ الاتفاقية والمشاريع المنصوص عليها في برامج العمل الوطنية.

ويشير بلد من البلدان إلى أن العلاقة بالآلية العالمية هذه لم تُنشأ إلا فيما يخصّ البلدان التي هي رائدة لها. وتذكر هذه البلدان أيضاً تحويلات إلى مرفق البيئة العالمي ذاكرةً لمجاميع لعدة سنوات، ولكن يستحيل معرفة وجه استخدام تلك الأموال في الظرف الراهن خاصة فيما يتعلق بمكافحة التصحر.

باء - أنشطة أخرى ذات صلة بمكافحة التصحر

٢٢- فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى استصلاح الأراضي المتدهورة تشير معظم التقارير إلى ما لها من اهتمام بهذه النقطة ولكنها لا تبين إلا عدداً قليلاً من العمليات المكرسة لهذا الغرض بالمعنى الدقيق للعبارة؛ بل على العكس من ذلك يذكر عموماً أن العمليات الفنية الرامية إلى الاستصلاح لا تكفي في حد ذاتها لمكافحة التصحر. وتلاحظ مع ذلك عمليات مهمة تشهدها بعض بلدان الجنوب الأفريقي، في زامبيا وتزانيا وليسوتو وأفريقيا الغربية في إطار البرنامج الإقليمي الذي يقوم بتشغيله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي تونس والنيجر في إطار مشروع كيتا المتكامل.

٢٣- والأنشطة المتصلة بنظم الإنذار المبكر ورصد وتقييم الجفاف والتصحر مذكورة في جميع التقارير تقريباً. والأمور يتعلق في هذا الصدد بميدان يعتبر مهماً بالنسبة للبلدان المتقدمة الأطراف. والمشاريع المقدمة هي عموماً مشاريع لدعم القدرات الوطنية وتتطلب البحوث العلمية في الشمال والجنوب ومشاريع لتدريب تقنيين ومشاريع تهدف إلى إنارة المسؤولين عن اتخاذ القرارات. ويعتبر وضع الخرائط والاستشعار عن بعد ونظم الإعلام الجغرافي من التقنيات التي تأتي على ذكرها جميع التقارير تقريباً. ويرد ذكر مشاريع إقليمية كبرى مثل إنشاء نظام لمتابعة البيئة في أفريقيا الشمالية أعده مرصد الصحراء الكبرى والساحل بفضل دعم مقدم من جهات عديدة؛ وتعزيز المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجية التشغيلية وتطبيقهما في نيامي بالنيجر؛ وتعزيز القدرات دون الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمنطقة الجنوب الأفريقي للمنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلاً عن بلدان أفريقية أطراف متأثرة أخرى. وبعض جوانب الدعم يقدم من خلال المراكز الدولية للبحوث الزراعية. ويذكر نصف التقارير أيضاً المساهمات السابقة في الجهد التفكيري المتعلق بنظم الإنذار المبكر والذي بذلته لجنة العلم والتكنولوجيا. وتورد أربعة تقارير دعمها الذي حظيت به الشبكات الوطنية لمراصد المراقبة الإيكولوجية في الأجل الطويل التي أنشأها مرصد الصحراء الكبرى والساحل في البلدان الأفريقية الأطراف الإثنى عشر المتأثرة بغاية الظفر بمعلومات عن البيئة تفيد المسؤولين عن اتخاذ القرارات. وهذا النشاط يعتبر نشاطاً نموذجياً تعنى به بلدان الجنوب فيما بينها على نحو ما هو مبين في المقرر ١/م ٦-٦، الفرع السادس من المنطوق.

٢٤- ويرد ذكر الأنشطة المتصلة بالإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي ولا سيما إدارة المياه في جميع التقارير تقريباً وهي أنشطة تهم عملياً كافة البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة ومنظمتها دون الإقليمية وفي هذا ما ينم عن الأولوية التي توليها البلدان المتقدمة الأطراف لمسألة المياه. وتعتمد التقارير إلى تقديم تفاصيل عمليات مكرسة تحديداً لتقييم الموارد المائية وتوفير مياه الري من جهة ومن جهة أخرى لتزويد المدن بالماء الصالح للشرب دون أن تبين الصلات القائمة بين هذا النشاط ومكافحة التصحر. وهي تورد نحو ١٠٠ مشروع موزع على أفريقيا الغربية

وأفريقيا الشرقية والجنوب الأفريقي تدعمها ١٣ بلداً متقدماً أطرافاً يركز البعض منها جغرافياً على أقاليم محددة. وهذه المشاريع هي إما برامج دون إقليمية كبرى (حوض النيل، وطبقات المياه الجوفية شمال الصحراء وجنوبها...)، أو مشاريع ثنائية واسعة النطاق، توظف فيها عدة ملايين من الدولارات في السنة أو مشاريع صغيرة تتعلق بالاحتياجات المائية القروية والريّ التكميلي وإدارة المياه تنفذها المنظمات غير الحكومية.

٢٥- وتذكر في نصف التقارير أوجه الدعم المقدم لاستغلال المراعي وإدارتها إدارة مستدامة. وهي تتعلق بالأساس بعمليات في المناطق القاحلة وشبه القاحلة أين تكون تربية المواشي من الأنشطة السائدة. وأوجه الدعم هذه نادرة وتشمل بالأساس إثيوبيا وتشاد والسودان وبوركينا فاسو والنيجر ومنطقة الساحل والجنوب الأفريقي وأفريقيا الغربية. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن هذه المشاريع ليست فقط مشاريع تحسين إدارة الموارد من المراعي وتربية المواشي وإنما تشمل على العموم شطراً اجتماعياً اقتصادياً يكرس بالذات للمسائل العقارية ولحق الوصول إلى الموارد الرعوية.

٢٦- ونادراً ما يرد في التقارير ذكر للتدابير المتعلقة بالتحريج وإعادة التحريج وحفظ التربة: وأوجه الدعم مقدمة إلى مركز البحوث الحراجية الدولية وإلى منظمة الأغذية والزراعة ومشاريع متكاملة للتنمية الزراعية والحراجية في أفريقيا الشرقية وأفريقيا الغربية. ويتحدث بلد عن مشروع كبير لتنمية زراعة أشجار السنط في أفريقيا الغربية ويرد وصف للجهود المهمة المبذولة في أفريقيا الشمالية وبلدان الساحل؛ ويصف أحد التقارير الجهود الرامية إلى تدريب المسؤولين عن المشائل الحراجية. ويلاحظ في التقارير أن موضوع التحريج وإعادة التحريج لا يحظى بالأولوية في البلدان القاحلة وشبه القاحلة لأن الغابات تثير الاهتمام الأكبر في المناطق الأكثر رطوبة بحكم جانب التنوع البيولوجي والأهمية الاقتصادية التي تكتسبها وتذكر في بعض الأحيان تدابير لحفظ التربة ولكن يرد ذكرها عموماً في إطار الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والتنمية الريفية مثل إقليم كيتا في النيجر على سبيل المثال.

٢٧- وعلى الصعيد القطاعي المتصل بتحديد طرائق للإنتاج الزراعي المستديم ولتربية المواشي تربية مستدامة تذكر جل التقارير عدداً كبيراً من العمليات الموصوفة بأنها "متكاملة". وتكرس هذه العمليات لتدابير متعددة التخصصات تتناول الزراعة وتربية المواشي وتقرن بتدابير أخرى لتعزيز المجتمع المدني. وهي تتصف بسعة نطاقها على العموم وتحظى بتمويلات تمتد على مدى سنين عديدة. وهي سائدة في جميع أرجاء أفريقيا وتدعمها كل البلدان الأطراف المتقدمة تقريباً، والمنظمات غير الحكومية في بلدان الشمال والمنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب. وهذا الميدان القطاعي يمثل أولوية من الأولويات المدرجة في قوائم المشاريع المذكورة في التقارير. ويلاحظ أن تقريراً واحداً يشير إلى ضرورة ربط عمليات الإنتاج الزراعي بالأسواق.

٢٨- وفيما يتعلق بالطاقة الجديدة والمتجددة يلاحظ أن هذا الموضوع يثار في التقارير التي تصف أنشطة التحريج وإعادة التحريج الوارد ذكرها في الفقرة ٢٦ في إطار إنتاج الحطب بغية الحد من آثار إزالة الإحراج. ويذكر تقرير واحد برنامجاً لاستغلال الطاقة الشمسية في منطقة الساحل.

٢٩- وفيما يتعلق بالروابط وأوجه التآزر بين مختلف الاتفاقيات المكرسة للبيئة يرد ذكر مبادرات في نصف التقارير المقدمة. وهناك ثلاثة أنواع من المبادرات هي: المشاريع التي تتعلق بالتنوع البيولوجي والتصحر في آن واحد، والمشاريع التي تتناول المناخ والتصحر في آن معاً وهناك أيضاً المشاريع التي قد تكون ذات علاقة بالاتفاقيات الثلاث. وأهم المشاريع الوارد ذكرها في التقارير هي: النهوض بنظم المعلومات عن البيئة في مصر وبلدان أفريقيا الشمالية وأفريقيا الغربية وأفريقيا الشرقية التي وضعت من قبل مرصد الصحراء الكبرى والساحل. ولهذه الأنشطة علاقات بالاتفاقيات الثلاث وإن كانت تستهدف على سبيل الأولوية مكافحة التصحر. ويلاحظ أيضاً الدعم المقدم لمشاريع التنوع البيولوجي والحراثة وإدارة المياه في الجنوب الأفريقي وزمبابوي والجزائر والدعم المقدم لعمليات حجز الكربون بواسطة التربة والنباتات، ومشاريع الزراعة الإيكولوجية وعمليات متنوعة تتصل بالحراثة في بلدان أفريقية شتى؛ والدعم المقدم لتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ في بعض البلدان الأفريقية؛ والمشاركة في أفرقة عمل من الخبراء العلميين المعنيين بأوجه التآزر بين الاتفاقيات في إطار مرفق البيئة العالمي. ويرد في تقرير واحد ذكر الدعم المهم المقدم للمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية في نيامي بالنيجر في نطاق جهوده المبذولة في مجال التكهنات المناخية التي تطبق على الجفاف.

٣٠- وتبرز جميع التقارير الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة الأطراف في سبيل مساعدة البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة من أجل حصولها على التكنولوجيات والمعارف والدراية الفنية الملائمة. وتصف هذه التقارير أولاً كيف تقدم البلدان المتقدمة الأطراف الدعم لما تقوم به هي من بحوث في مجال مكافحة التصحر وتذكر كيف أن هذه البحوث تُعمّق بمشاركة البلدان الأفريقية المتأثرة. وتجري البحوث داخل المنظمات العملية المتخصصة وفي الجامعات. وتتلقى أحياناً قروضاً دولية وتجري على العموم في إطار شبكات. ويشير تقريران إلى شبكات وطنية مفيدة في مجال التنسيق والتبادلات العملية. وجميع هذه الأنشطة العملية تجري على أساس مشاركة مراكز البحث والجامعات الأفريقية. ويتم النهوض ببعض منها في إطار شتى الشبكات الأفريقية كالمنتدى الأفريقي للبحث الزراعي على سبيل المثال.

رابعاً - الاتجاهات العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية

ألف - الاتجاهات بشأن العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

٣١- تؤكد جميع البلدان المتقدمة الأطراف في تقاريرها دعمها للعمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة. وتبرز، في العمليات التي تشير إليها أو تصفها، رغبتها في مساعدة البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة على المزيد من إشراك السكان في وضع المشاريع وفي تنفيذها وفي عملية اتخاذ القرارات عموماً، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية. وتشدد بالمثل في الأجزاء التمهيدية لتقريرها وفي استنتاجات التقرير، على هذا الالتزام الملحق على عاتق البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة وتذكر بأنها مستعدة لمساعدتها على الوفاء بهذا الالتزام طبقاً لتعهد البلدان المتقدمة الأطراف. ولا يتم التعرض في التقارير سوى للقليل من العمليات الموجهة مباشرة نحو هذا الهدف المتمثل في دعم العمليات الاستشارية وشراكة المجتمع المدني؛ ويرد بالأحرى ذكر للعمليات القطاعية الشاملة لعناصر

"مشاورة السكان"، "اللامركزية"، "تعزيز المجتمع المدني"، "تدريب الموظفين الوطنيين والقرويين"، "مشاركة النسوة". ويلاحظ في هذه المستويات تعزيز التوجه الذي سبق أن لوحظ في تقارير السنوات السابقة.

٣٢- ويلاحظ بالمثل أن هذه الأنشطة تنفذ على نحو متزايد من قبل المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية في الشمال والجنوب على حد سواء أو عن طريق ما أُنْفِق على تسميته بمنظمات التضامن الدولي. وعادة ما تضطلع بهذه الأنشطة ميدانياً المنظمات غير الحكومية المحلية بمساعدة من المنظمات غير الحكومية أو منظمات التضامن الدولي في البلدان المتقدمة الأطراف. وجميع هذه الأنشطة تتضمنها اتفاقات شراكة ويمكن القول، أخذاً بعين الاعتبار التقارير المتلقاة، إن القارة الأفريقية شهدت المئات من هذه الاتفاقات التي أبرمت بين المنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب والمنظمات غير الحكومية في بلدان الشمال. ولا يرد ذكر صريح للعمليات التي تضطلع بها جهات خاصة لأن مصادر المعلومات الشاملة حول هذه التدابير لا تتوفر ولا تشملها أية إحصاءات. ويُقتصر على التحديد الواضح للأنشطة التي تتلقى أموالاً عامة وتدرج في نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا تتناول التقارير الأموال المتأتية من الشركات الخاصة. هذا، ولا توجد إحصاءات رسمية تتناول التعاون المسمى بالتعاون "اللامركزي" - أي التدابير التي تُنفذ بالتعاون بين مجتمعين إقليميين اثنين (مدينة في بلد من بلدان الشمال مع مدينة أفريقية، قرية مع قرية، وإقليم مع إقليم) - وهي تتطلب اتفاقات شراكة، إذ إن هذه المجتمعات الإقليمية لا تطلب أي مساعدة حكومية ولا يوجد بصدها أي إحصاء عام.

٣٣- وحيث أصبح يسلم، من الآن فصاعداً، بما للتصحر من طابع محلي وعالمي في آن معاً، توجد الآن، بجانب اتفاقات الشراكة الممكن وصفها بأنها "محلية" اتفاقات شراكة يمكن وصفها بأنها "عالمية". وهذه الشراكات الأخيرة دولية وتقوم بين البلدان المتقدمة الأطراف والبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة والمنظمات الدولية سواء كانت تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة أو إلى منظمات غيرها. وهذا النوع من الشراكة أصبح مألوفاً بشكل متزايد شأنه شأن الشراكة التي تشمل منظمات مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة حوض النيل ومرصد الصحراء الكبرى والساحل.

باء - الاتجاهات بشأن التدابير المتخذة، وبخاصة التدابير المالية،

للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل

٣٤- تؤكد البلدان المتقدمة الأطراف، في معرض الإشارة إلى مساهمتها في وضع برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، أنه لم تعد لها أنشطة تتعلق بهذا الجانب بالذات. وهي تشدد بشكل متزايد على ضرورة الراهنة للمواءمة بين برامج العمل هذه وبين الخطط والبرامج الوطنية والاستراتيجيات الوطنية الإنمائية وخطط وبرامج مكافحة الفقر.

٣٥- ويتأكد مجدداً الاتجاه القوي الساعي لتذكير البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة أنه ينبغي لها تقديم طلبات. حيث تتم الإشارة إلى أنه لكي يتيسر الانتقال من مرحلة الصياغة إلى مرحلة دعم تنفيذ المشاريع التي تتضمنها

مختلف برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية يجدر بالبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة أن تتقدم بالطلبات اللازمة عن طريق القنوات الملائمة. ويبدو أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لكي توثق هذه العملية أكلها ولتوعية الجهات الوطنية المسؤولة عن اتخاذ القرارات في البلدان المتقدمة الأطراف وفي البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة بهذا الأمر وهو مكافحة التصحر.

جيم - الاتجاهات بشأن جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر

٣٦- إن الأنشطة التي ينطبق عليها وصف "الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر" هي أهم بكثير من الأنشطة المرتبطة حصراً بتنفيذ الاتفاقية. وهذا يؤكد ما تقدمت ملاحظته في التقارير السابقة. إذ هناك قوائم طويلة بمشاريع أُنجزت في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من المنطقة الأفريقية متوفرة في جميع الميادين. وهذه المشاريع تُطرح على أساس أن جميعها ترتبط من قريب أو من بعيد بتدابير مكافحة التصحر. ونلاحظ وجود تنوع كبير في المشاريع التي تتوزع على جميع قطاعات مكافحة التصحر ما عدا قطاع الحراثة وقطاع الطاقة. ويلاحظ في هذا الصدد الأولوية التي تحظى بها مسائل الإعلام المتعلق بالبيئة والتصحر والتي تجسّمها نواحي الدعم المقدم إلى نظم الإنذار المبكر والمتابعة والتقييم المتعلقين بالجفاف والتصحر، والأولوية التي تحظى بها إدارة المياه من جميع جوانبها بالاقتناع مع مشاريع واسعة النطاق وكذلك الأولوية الموجهة إلى قطاع توحى الطرائق المستدامة للإنتاج الزراعي وتربية المواشي مقرونة بالجهود الإنمائية التي يبذلها المجتمع المدني وتنفذ من قبل المنظمات غير الحكومية.

٣٧- ويتأكد كذلك التشديد المتجه إلى أنشطة البحث العلمي. وتضطلع بهذه الأنشطة المؤسسات العلمية والجامعات في البلدان المتقدمة الأطراف وتقترب بتدابير تعاون علمي وتعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة. أما مبلغها فيختلف باختلاف السنين ما بين بضع منح في السنة وبرامج تقدّر ببضعة ملايين الدولارات سنوياً.

دال - اتجاهات أخرى

٣٨- يشار على الدوام إلى مختلف الإصلاحات التي تمت منذ صدور التقارير السابقة على صعيد التنظيم الداخلي للتعاون الذي تقوم به البلدان المتقدمة الأطراف. ويلاحظ على هذا النحو أن العديد من هذه البلدان واصل العمل بلا مركزية القرارات التي تتخذ في مجال التعاون بمنح سفاراتها المزيد من الاستقلال الذاتي. ويرد وصف مطول لأهدافها في مجال تعاونها وطرائق تنفيذ هذا التعاون، بإيراد الكثير من التفاصيل أحياناً والإتيان على ذكر المبادئ الكبرى التي تقوم عليها فلسفتها الإنمائية والمحاور الرئيسية لسياستها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٩- ثم إن نواحي التأزر فيما بين الاتفاقيات الثلاث تشغل بال البلدان المتقدمة الأطراف وقد أُتخذت بشأنها تدابير ملموسة تتعلق بنواحي الدعم المالي لتعزيز القدرات ومواءمة السياسات في البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة.

٤٠- والمعلومات المالية أهم وأكثر تفصيلاً منها في التقارير السابقة من حيث إن هناك المزيد من قوائم المشاريع وموجزات البيانات. بيد أن التباين الكبير في عرض هذه القوائم يجعل من الصعوبة بمكان وضع موجز توليقي يتناول التدابير المحددة المتعلقة بمكافحة التصحر.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - استنتاجات بشأن تنظيم التقارير ونهجها

٤١ - من المتفق عليه أن أهمية هذا الموجز التوليقي مرتبطة كذلك بعدد التقارير المقدمة في المواعيد المحددة لها. فعلى مستوى تنظيم التقارير، هناك تقريران اثنان متقيدان بالهيكل الموصى به، وهناك خمسة تقارير تتبع هذا الهيكل ولكن محتويات الفقرات لا يتطابق في جميع الأحوال مع العناوين، أما التقارير الأخرى فهي تعتمد طريقتها الخاصة بها في العرض. وهذه الطريقة عموماً ما تمثل انعكاساً للتنظيم الداخلي السائد في البلدان المتقدمة الأطراف مثلما يعكس أولوياتها السياسية والجغرافية والموضوعية. والتقارير ما هي إلا عمليات تحديث لأنشطة البلدان المتقدمة الأطراف في مجال مساعدة البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة. هذا ويورد البعض من التقارير تدابير دعم لبلدان تنتمي إلى مناطق أخرى.

٤٢ - وللمرء أن يتساءل عما إذا كانت التوصيات المتلاحقة الصادرة عن مؤتمر الأطراف والموجزة في المذكرة التفسيرية تُفهم في جميع الأحوال الفهم نفسه من قبل مختلف الأطراف وعما إذا كانت هذه التوصيات لا تنطوي بالفعل على بعض التكرار. ولنذكر بصورة رئيسية ما تتضمنه الفقرتان ٧ و ٨ من هذه المذكرة وهما منبثقتان عن المقررات ١١/م-١ و ٨/م-٤ و ٤/م-٦ التي تطلب في ٧(هـ) معلومات عن إنشاء نظم إنذار مبكر وفي ٧(و) مراقبة الجفاف والتصحر وفي ٨(و) وضع نظم إنذار مبكر في سبيل الأمن الغذائي وفي ٨(ز) مراقبة وتقييم التصحر. وهذه المسائل الأربع كان يمكن بلا شك تجميعها. أليس من الجدير في هذه الحالة إعادة النظر في تنظيم خطط التقارير على النحو الذي يفهم بمضمون المقررات الصادرة عن مؤتمرات الأطراف المتعاقبة؟ ويذكر تقريران اثنان عمل فريق الإحصاء التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإعانة البلدان الأعضاء فيها على بيان مساهماتها المالية لفائدة الاتفاقيات الثلاث بشأن البيئة، عن طريق تحديد معالم محددة بالنسبة لكل اتفاقية. وبصفة عامة يكون من المهم وضع نسق مشترك يحدد على النحو الأفضل المبادرات الهادفة إلى دعم عملية تنفيذ الاتفاقية.

٤٣ - ثم، أليس من المهم تحديد ما يغطيه مصطلح "اتفاقيات شراكة" الذي يشمل في آن واحد الاتفاقيات البسيطة التي تقوم بين منظمين غير حكوميتين اثنتين والاتفاقيات الدولية التي ترمم بين الدول و/أو المنظمات الدولية؟ وينبغي القيام بعمل كهذا بالرجوع إلى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من المقرر ١/م-٦ التي تلخص النتيجة التي أسفر عنها النظر في الممارسات السابقة. ومن ناحية أخرى فإن التفسيرات العريضة أو التقييدية لما يغطيه ميدان مكافحة التصحر يفرضي إلى وضع تقارير متباينة المحتوى وتعسر المقارنة بينها. ألا يكون مفيداً مساعدة هذه البلدان في تفسيراتها؟

باء - استنتاجات بشأن تحليل الآراء المتعلقة بالعمليات الاستشارية، وعمليات

الشراكة، والتدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والتدابير الأخرى

٤٤ - على إثر الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف التي تشدد بقوة على جانب التنفيذ في البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة، أعيد تأكيد ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى دعم كافة العمليات الاستشارية وكذلك اتفاقيات الشراكة، ولكن لم يوثق بالدقة المرغوب فيها التقدم المحرز في هذا المجال. وإذا كانت البلدان المتقدمة الأطراف تتشارك، فيما

يبدو، في الرؤية المتعلقة باتفاقات الشراكة والعمليات الاستشارية هذه، فإن بعض المعلومات بشأن التقدم المحرز في هذا الميدان منذ الدورة الأولى التي عقدها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ليست متاحة. ألا يكون مفيداً معرفة أي المناهج التي أثبتت بنجاح في العمليات أو ما هي نتائجها؟

٤٥ - وهناك شكل جديد من أشكال التعاون الظاهر يمنح دوراً متزايد الأهمية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات التضامن الدولي سواء في البلدان المتقدمة الأطراف أو في البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة. وهذا الشكل من التعاون يستدعي إدخال تغييرات عميقة على الطريقة التي تنفذ بها المساعدة الإنمائية الرسمية. أليس من المهم معرفة الطريقة التي تكيفت بها العمليات الإدارية في البلدان المتقدمة الأطراف مع هذا الشكل الجديد؟ من ناحية أخرى لا توجد في الحقيقة بيانات دقيقة في ما يتعلق بمهية المنظمات غير الحكومية ومنظمات التعاون الدولي ولا عن نموذجها. فالأمر قد يصدق على مؤسسات خيرية ذات شهرة عالمية مثل "أو كسفام" أو "ميزريور" أو "كير" المذكورة في مواضع عديدة أو مؤسسات صغيرة محلية مرتبطة بجمعيات قروية أفريقية هي صغيرة الحجم في حد ذاتها. كما لا ترد في التقارير إشارات محددة تتعلق بنموذج المنظمات غير الحكومية الأفريقية: فهل هي منظمات فلاحين أو مربي مواشي أو قرويين؟ ألا يكون من المستصوب على سبيل المثال معرفة كم من منظمة هناك من منظمات الفلاحين ومربي الماشية تم إنشاؤها وما مدى فعاليتها؟

٤٦ - والأولويات الخاصة بالبحوث العلمية والتكنولوجية وإتاحة المعارف تتأكد ولكن ألم يجن الوقت للتساؤل عن مدى فعالية الأعمال العلمية وعن استخدامها الحقيقي من قبل صناع القرار والجهات الفاعلة في التنمية وكافة الجهات الفاعلة الأخرى غير العلمية لا سيما في سياق الأطر البرنامجية المكرسة لتنفيذ الاتفاقية؟

٤٧ - وتكملة للمعلومات المتعلقة بتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، من الحكمة أيضاً أن يتوفر مستقبلاً المزيد من المعلومات عن التعاون اللامركزي وعمما يتدفق من رؤوس الأموال الخاصة وكذلك الاستثمارات الخاصة الممكن أن توظف في البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة في ميدان مكافحة التصحر. ويكون من المرغوب فيه أيضاً إمكانية الاستفادة من الإسقاطات الطويلة الأجل المتعلقة بالتطورات الممكنة للتصحر وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية في البلدان الأطراف المتأثرة والبلدان المتقدمة الأطراف.

جيم - استنتاجات بشأن أوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى والمسائل ذات الصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا

٤٨ - إن التدابير الرامية إلى تحسين المعارف وأداء النظم الإيكولوجية مفيدة بالنسبة للاتفاقيات الثلاث وهي تحظى بأوجه دعم متكاثرة. وأما لجنة العلم والتكنولوجيا فالبلدان المتقدمة الأطراف تركز لها جهوداً يبذلها مواطنوها الأعضاء في فريق الخبراء.

دال - استنتاجات عامة

٤٩ - إن التقارير الخمسة عشر الواردة في إطار عملية النظر الثالثة في التقارير المتعلقة بالأنشطة التي تبذلها البلدان المتقدمة الأطراف لفائدة أفريقيا تعكس فقط نزعة البلدان الأوروبية المتقدمة وتوفر رؤية جيدة للأنشطة المضطلع بها. ويستفاد منها أن جهود هذه البلدان في مجال مكافحة التصحر متواصلة. غير أن هذه البلدان تذكر بأن هناك حاجة متزايدة الإلحاح تدعو إلى تضمين برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية مشاريع مكافحة التصحر التي تُنجز خارج برامج العمل هذه. وتذكر أيضاً بأن هناك حاجة ماسة لأن تُدمج جميع برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي اعتمدت في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية ومكافحة الفقر. والتشديد الأكثر استدامة على التشاور مع البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة من شأنه أن يقلل من مخاطر عدم أخذ هذه البرامج في الاعتبار وعدم إيلائها طابع الأولوية الذي تستحقه سواء من قبل السلطات السياسية الوطنية في البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة أو من قبل المسؤولين عن اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان المتقدمة الأطراف.

٥٠ - وجميع البلدان المتقدمة الأطراف تشير إلى الأهداف الإنمائية للألفية ولبرنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر القمة بشأن التنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢؛ وتؤكد تبنيها لهذه الأهداف وتعبر عن استعدادها لإدراج ما تضطلع به من تدابير التعاون في هذا الإطار. وتحيي بالمثل مبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما التدابير التي اتخذت في قطاعي "البيئة" و"الزراعة" وتؤكد أنها مستعدة لدعمها.
